وتستند تلك القواعد والآراء والاستدراكات على نصوص من الشعر أو النثر أو لغات القبائل، وليس من حق أحد رفض شيء من ذلك ما دامت مستنداتها من مادة اللغة الموثقة، ولو قرأ المرء باباً واحداً من «شرح الأشموني» مثلا فسيخرج بتقدير عظيم للجهد الدراسي فيه، لكنه في الوقت نفسه يشعر بالأسف الشديد لاضطراب الآراء وتفريعاتها والاستدراك عليها، مما لا يصح أن توصف به لغة موحدة الخصائص والسمات، تستخدم بين الناس في التفاهم وتحقيق الصلات الاجتماعية. وهذا التشتت المجهد يعود في أحد أسبابه إلى ما نحن بصدده في الخلط بين المادة اللغوية التي تختلف كل منها في خصائصها عن الأخرى.

وقد أدار النحاة هذه المادة كلها ـ شعراً ونثراً ولغات ـ حول محور واحد هو القواعد، فدرسوها على هذا الأساس، ثم تصرفوا فيها بالرأي والنظر على هذا الأساس نفسه، والأساس الصحيح الذي كان ينبغي مراعاته هو العرف الاجتماعي واللغوي لكل من الشعر والنثر ولغات القبائل ـ كما سبق بيانه في موضعه ـ ولو قد فعلوا لاستقامت لهم صحة النظرة وسلامة الخطة، ولخصوا كلا من لغة الشعر ولغات القبائل بدراسة مستقلة ـ ولكانت بعض الجهود الطيبة التي صبتها موسوعات النحو كافية للوصول إلى نتائج أكثر اطراداً وفائدة، ولبرئت دراستهم من عيوب الخلط في المادة اللغوية واضطراب الآراء حولها.

والذي يمكن لنا الآن القيام به ما يلي:

أولا: أن دراسة اللغة العربية في الوقت الحاضر ينبغي أن يحدد فيها مستوى اللغة المدروسة، كما يطبق هذا النهج في الدراسات الأدبية دون نكير من أحد، وكما يعنى اللغويون المحدثون من الغربيين ببيان خصائص لغة الشعر في الصيغ وترتيب الكلمات وغيرها في لغاتهم، مع ذكر جوانب الاتفاق